خاتمة الدراسة

تناولنا في هذا الكتاب بالتحليل نصًا تراثيًا سياسيًا إسلاميًا؛ وفق منهجية علمية مؤصلة؛ لتقديم قراءة معاصرة حول أحد أهم الموضوعات السياسية المحورية: نظرية السلطة، ثم عدة نصوص تراثية ومعاصرة حول تعاملها الخارجي.

كانت البداية بقواعد المنهجية العلمية التي حاولنا توظيفها في الدراسة لكي تصنع «الرؤية»، وتحدد «المسار» وترسم خطوات «الطريق»، فجاءت «منهجية تحليل التراث السياسي الإسلامي» التي تحدثنا عن كيفية تأسيسها، وتفعيلها، بالطبع بدت تجريدية لكنها صالحة لبناء القواعد، والأسس، والمعايير الضابطة والحاكمة للممارسة العلمية التي تناولناها في مستويات التنظير السياسي الثلاثة:

المستوى الأول: التأصيلي التجريدي الذي يحدد جوهر الظاهرة، ويعين أبعادها الأساسية، ويتم بناؤه من الجزء الثابت في المنهجية الإسلامية، لتناول ظواهرمن قبيل: الأمة، والدولة، والسلطة السياسية... إلخ، ويتخذ ذلك معياراً للنظر في التراث السياسي الإسلامي حول هذه الظواهر السياسية، وكيفية إدراكها.

المستوى الثاني: النظامي والمؤسسي: يتمثل في التساؤل حول الأشكال النظامية والمؤسسية السياسية المعينة، وهي قنوات محددة تنتظم من خلالها الأفعال والممارسات السياسية المتعلقة بذات الظاهرة، وتترجم هذه المؤسسات مجموعة من المبادئ المؤسسية، وبالتالي فالأشكال المؤسسية هي اجتهادات

لتحقيق المبادئ المؤسسية بأعلى قدر ممكن من الكفاءة والفعالية. ويعبر المستويان: **القيمي العقيدي، والنظامي المؤسسي** (وبالذات في جوانبه الثابتة المتعلقة بالمبادئ النظامية) عن العقيدة في نقائها، والمثالية في وضوحها وتجريدها.

المستوى الثالث: الممارسات السياسية: وهي في غالبها تتم من خلال المؤسسات وفق ضوابط عدة مداخل علمية اجتهادية منها «المصلحة الشرعية» إذ السياسة هي العمل بالمصلحة الدائرة في إطار الشرع والمحققة لمقاصده، وتقارن بمفاهيم «المصلحة القومية» أو «المصلحة الوطنية» أو النظام العام في المنهجية الوضعية، ومدخل «الضرورة الشرعية» باعتبارها إطاراً ضابطًا لعملية الممارسة السياسية في الأوضاع والظروف الاستثنائية والطارئة، والتي تقدر بقدرها حتى لا تتحول إلى أوضاع مستقرة ودائمة، ومدخل القياس بمعنى مراعاة المصالح في السياسات المختلفة مع ربطها في أدائها، وشرعيتها بأصل معين له علة معتبرة شرعًا، ومدخل الذرائع المرتبط بإنجاز وتحقيق المقاصد، والذي يطلق عليه البعض «مدخل أصل اعتبار المال» المترجم لعلاقة الذرائع بالمقاصد، والذي يفيد في تحديد الوسائل والمؤسسات والأدوات السياسية المنوط بها تحقيق الأهداف والقيم السياسية المختلفة.

وهناك الكثير من المداخل الأصولية المنهجية التي يمكن تطويرها لكي تساعد في فهم الواقع السياسي، وتحليله بطريقة أكثر تحديداً وانضباطًا. وهكذا يتم التمييز بين المستويات الثلاثة: **النصوص الشرعية، والتراث الفكري السياسي الإسلامي، والواقع والممارسة السياسية لأغراض الدراسة**، إذ ثمة تداخل واقعي بينها، إلا أن النصوص الشرعية تظل المرجع الأساسي للتنظير السياسي في تقديمه الحلول لمشاكل الواقع في ضوء الاستئناس بخبرة التراث الفكري السياسي الإسلامي. وقلنا: إنه ليس بالضرورة أن يحتوي التنظير السياسي إزاء أية ظاهرة سياسية في المنهجية الإسلامية الجمع بين المستويات الثلاثة؛ إذ قد يكون ذلك متعذراً إزاء الظواهر السياسية الكلية، ولكنه قد يكون ممكنًا إزاء التنظير لظواهر أو وقائع سياسية محددة زمانًا ومكانًا.

وفي الفصل الثاني: تناولنا القضية المحورية لعلم السياسة «السلطة السياسية» لكي نقيم بناءً تنظيريًا حولها، انطلاقًا من التحليل السياسي لأحد الكتب والنصوص السياسية البالغة الأهمية للماوردي لاكتشاف رؤيته وتأصيله للظاهرة: مفهومها، وتأسيسها، وطبيعتها، ونشأتها وتكونها، أي تاريخها العام والإطار الذي يحكمه من ناحية أولى، ووظائفها، أي الأهداف التي تسعى ـ أو يجب أن تسعى ـ لتحقيقها وتسيطر على حركتها وممارساتها الفعلية من ناحية ثانية، ومآلات السلطة وتطورها واختلالها وتدهورها وانهيارها من ناحية ثالثة، وقد قدم الماوردي تأصيله لمفهوم السلطة، وأنواع التأسيس الثلاثة للسلطة، وتحليل طبيعتها ونشأتها كواقعة اجتماعية وتكونها كعلاقات اجتماعية، وكممارسة ـ أي كظاهرة حركية ـ أي الإطار الذي يحكم عملية تطورها، كما قدم رؤية تحليلية لوظائف السلطة وأدوارها، حاولنا قراءتها وتحليلها في إطار ذلك التأسيس الشائع قديمًا «حراسة الدين وسياسة الدنيا» أو المتداول في الوقت الحالي «الوظيفة العقيدية» و«الوظيفة الاستخلافية». وفي هذا الإطار حاولنا تقديم قراءة الماوردي لهذه الوظائف.. والوظائف الجزئية المندرجة في إطارها مثل: الوظيفة الإنمائية، والأمنية، والتوزيعية، والجزائية، والاتصالية.. إلخ.

وفي حقيقة الأمر فإن هذا النص السياسي التراثي يقدم إطارًا متكاملاً لمنظومة وظائف السلطة يمكن تجريده من واقع أصوله الفكرية، وانعكاسات خبراته الحضارية واتخاذه إطارًا للمقارنة مع تلك النماذج التي تقدمها الخبرات الحضارية الأخرى المختلفة.

وقدم الماوردي في خاتمة نصه رؤيته حول اختلال السلطة وانهيارها، مما يدخل في باب دينامية السلطة وتطورها، وحدد أسباب وعوامل حدوث ذلك في ثلاثة عوامل أساسية نص على اثنين منها صراحة، أما الثالث فمستفاد من خلال تحليل المسكوت عنه ـ والمصرح به أحيانًا كثيرة في هذا النص. كل ذلك حاولنا نقله إلى لغة الواقع السياسي وأبجدياته...

وفي الفصل الثالث: تناولنا قضية **«التعامل الخارجي للسلطة السياسية الإسلامية»** من واقع نماذج من الكتابات التراثية، وكيفية بروز وحضور هذه الكتابات التراثية في دراساتنا المعاصرة للعلاقات الدولية، لنصل لرصد أهم اتجاهاته الأساسية، ورصدناها في ستة، وقدمنا نماذج من الكتابات الممثلة لكل منها، وناقشنا مدى الإسهام الذي تقدمه كل منها في أربعة مستويات بالغة الأهمية وهي:

١ ـ تقديم تعريف علمي معاصر لمفهوم العلاقات الدولية في الرؤية الإسلامية.

٢ ـ تحديد الوحدات التحليلية للعلاقات الدولية المعاصرة: مفهوم الأمة والدولة الإسلامية، والقوى غير الحكومية..

٣ ـ إثارة القضايا الأساسية في العلاقات الدولية الرؤية الإسلامية «الأبعاد الثقافية في دراسة العلاقات الدولية».

٤ ـ عملية التجديد في منهجية دراسة العلاقات الدولية، وناقشنا مدى الإسهام التراثي الذي تقدمه المنهجيات الفقهية والتاريخية والقانونية والقيمية.

وهكذا فإنه بتناول نظرية السلطة مفهومًا وطبيعة ووظائف، كذلك ونظرية تعاملها الخارجي عبر نماذج كتابات التراث السياسي الإسلامي القديم والحديث يمكن القول إننا حاولنا أن ننقل تراثنا السياسي الإسلامي بلغة العصر وبأبجدية ومنهجية علمية سليمة لكي يكون منطلقًا لعملية التجديد السياسي والحضاري لذاكرة الأمة لكي تقود عملية الشهود على الأمم بعد أن تجد مكانها اللائق بين الأمم..

﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣].

أ.د. حامد عبد الماجد قويسى

- حصل على بكالوريوس فى العلوم السياسية ١٩٨٥م بمرتبة الشرف الأولى، وعمل معيدًا بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٨٦م، ثم حصل على الماچستير فى العلوم السياسية ١٩٩٠م وحصل على ليسانس الحقوق ١٩٩٤م من جامعة القاهرة، وعلى الدكتوراه فى العلوم السياسية ١٩٩٥م، ودرس بكلية الشريعة بجامعة الأزهر، وأكمل دراساته العليا بجامعة لندن فى المجالات نفسها، ثم حصل من جامعة لندن على دبلوم الدراسات الإعلامية والمجتمع، تاريخ التشريع والفقه الإسلامى.
- وقد عمل بجامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية منذ تعيينه معيدًا حتى أصبح أستاذًا للنظم السياسية والرأى العام، كما عمل أستاذًا زائرًا بمركز الدراسات الإسلامية، وبقسم الدراسات السياسية بكلية الدراسات الاستشراقية والإفريقية بجامعة لندن، وكذلك أستاذًا باحثًا بقسم الدراسات السياسية والإنسانية بجامعة كامبردج، وكذلك بمركز دراسات وبحوث الشرق الأوسط بلندن، ومديرًا لمركز الدراسات والبحوث السياسية والإعلامية بلندن، وعمل كذلك بجامعات الإمارات، ومستشارًا للمركز الدولى للدراسات الإستراتيچية ومؤسسة قطر للعلوم.
- قدم العديد من الكتب منها: الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية، الأنظمة العربية والحركة الإسلامية مع إشارة خاصة لحالة مصر، دراسات فى الرأى العام.. مقاربة سياسية، دراسات فى التحليل السياسى، مقدمة فى منهجية بحث الظواهر السياسية، تطور النظام السياسى المصرى، الانتخابات المحلية فى مصر، بالإضافة إلى الإسهام فى تقديم وتحرير أعمال أستاذه حامد ربيع، بالإضافة إلى العشرات من الدراسات المحكمة والمقالات فى مختلف جوانب الحياة السياسية..